



* Corresponding Author

Mohammed Hamdan**Abdullah Abbas**Open Educational
College/Al- Suwairah
Branch**Email:**mohamad1987md3@gmail.com
il.com**Keywords :** l-Jurjani, lexical
relationship, syntactic structure, Al-
Muqtasid, grammatical inflection**Article history:**

Received: 2025-05-20

Accepted: 2025-06-16

Available online: 2025-08-01

**The Individual-Syntactic Relationship in Al-Muqtasid****ABSTRACT**

This study investigates the lexical-syntactic relationships in Al-Muqtasid fi Sharh al-Idah by Al-Jurjani, aiming to uncover the philosophical dimension in his view of linguistic structures as instruments for constructing meaning. Al-Jurjani adopted an approach founded on the centrality of meaning, which positioned him as a forerunner in employing semantic intuition—an aspect later emphasized by modern linguistics. The research is structured around two main axes: the first examines a set of issues addressed by Al-Jurjani to reveal the lexical-syntactic relationship through syntactic structure, in order to reach a functional interaction based on a balanced system, wherein the structure adapts according to the layering and coherence of linguistic elements, thereby falling within the scope of correctness or otherwise. The second axis addresses other issues to uncover the lexical-syntactic relationship through grammatical inflection (i'rāb), demonstrating that it represents semantic relations within the sentence rather than being mere formal markers, and that the grammatical agent ('āmil) is subordinate to context and meaning, not an independent governing entity.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution

License (CC BY 4.0) <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>DOI: <https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol21.Iss3.1086>

العلاقة الإفرادية التركيبية في المقتصد

م. د. محمد حمدان عبد الله عباس
وزارة التربية، المديرية العامة لتربية واسط
الكلية التربوية المفتوحة: فرع الصويرة

المستخلص

يقوم هذا البحث على دراسة العلاقة الإفرادية التركيبية في المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني؛ للكشف عن البعد الفلسفي في النظر إلى تراكيب اللغة؛ لكونها أداة بناء للمعنى، وكان ذلك عند الجرجاني لأنه مارس فيه رأياً ينعص على مركزية المعنى ما جعله سابقاً في توظيف الحس الدلالي الذي تنبّهت إليه اللسانيات الحديثة، وقد جعلته على محورين: وقعت في أحدهما على مجموعة من المسائل التي عالجه الجرجاني للكشف عن العلاقة الإفرادية التركيبية بالبناء النحوي؛ للوصول إلى التفاعل الوظيفي الذي يقوم على النظام التوازني لتكيف التركيب بحسب تراكيب المعطيات وتناسقها؛ ليكون في دائرة الصحة، أو عدمها، ووقفت في الآخر على مسائل أخرى للكشف عن العلاقة الإفرادية التركيبية بالإعراب؛ للوصول إلى أنه تمثيل للعلاقات المعنوية داخل الجملة، لا مجرد علامات، والعامل النحوي تابع للمتيق والذالة، لا حاكم مستقل بذاته.

الكلمات المفتاحية: الجرجاني، العلاقة الإفرادية، التركيب النحوي، المقتصد، الإعراب

توطئة

لا تُشكل على النحويين إن تعددت أقوالهم بين من عدّ الصّرف قسماً من النّحو، ومن عدّه قسماً له، فالقاسم المشترك بينهما ظاهر، إذ إنّ الصّرف يُعنى بالتّغيير الذي يطرأ على الكلمة المفردة قبل تألفها مع غيرها، والنّحو يُعنى بالكلمة بعد تألفها مع كلمات أخرى؛ لتكون في تركيب ما، فالعلاقة بينهما علاقةً وطيدةً، والكلمة مدار تلك العلاقة الناشئة بين الأفراد والتركيب. قال ابن جني (ت392هـ): "فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتغيرة... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتغيرة" (ابن جني، 1954م، 4)، لذا لا غرابة من أن تُعرض المسائل الصرفية مقترنة بالمسائل النحوية في مؤلفات المتقدمين، فلا يستغني التركيب عن المفردة التي هي أحد أجزائه، فالعلاقة بين أجزاء الجملة تتأثر تبعاً لنوع المفردات التي تكونها، إذ قد تؤثر المفردة بصيغة ما على صحة التركيب، فإذا جاء بغيرها بفسد، وقد تؤثر في تغيير الدلالة والإعراب. ومن الذين تنبّهوا إلى العلاقة الإفرادية التركيبية أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) صاحب كتاب المقتصد في شرح الإيضاح الذي اختصر فيه كتابه المغني في شرح الإيضاح الذي قيل: إنه وضعه في ثلاثين مجلداً شرح فيه كتاب الإيضاح العضدي لأبي عليّ الفارسي (ت377هـ) (الفقهي، 1982م، 189/2) الذي تميّز بأنه لم يكن شرحاً تقليدياً، بل ضمّن الجرجاني خلاصة رؤيته النحوية التأويلية القائمة على التفاعل الحي بين البنية الإفرادية والتركيبية جاعلاً من "العلاقات" مجاًلاً لفهم نشأة المعنى من التركيب، وتعليل هذا التفاعل والتألف، وإنّ تحليلاته وتعليلاته كشفت عنها ضمناً من طريق التفاعل الدائم بين المفردات والتراكيب، على الرغم من أنه لم يضع مصطلحاً صريحاً يوسم به (العلاقة الإفرادية

التركيبية). وقد ظهر ذلك عند شروعه الأول، إذ يقول: "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف" ولم يقل: الكلام ثلاثة أشياء؛ لأن ذلك لا يخلو من غرضين: أحدهما؛ أن يراد أن الكلام ما يجتمع فيه هذه الثلاثة، والآخر؛ أن يراد أن كل جزء من هذه الأجزاء يكون كلاماً، وليس الأمر كذلك، فلم يكن كلاماً مفيداً ما تألف من أكثر من كلمة (الجرجاني، 1982م، 68)، فهو به لا يرى في الإعراب غاية بنفسها، "وإنما الهدف هو المعاني المتوخاة من النظم، ولذا فهو يطيل الحديث، ويقلب وجوه المعنى؛ حتى يهتدي للمعنى المطلوب الذي هو قصد المتكلم ومبتغاه فيما يقول" (الجرجاني، 1982م، 14).

المحور الأول: العلاقة الإفرادية التركيبية بالبناء النحوي.

تُعَدُّ العلاقة الإفرادية التركيبية أحد المباحث المركزية التي يتجلى من طريقها سرّ تألف البناء النحوي؛ لتجمع بينه وبين الدقة الدلالية، إذ إنها تركز على ترابط الصيغ المفردة؛ لتكون وحدات تركيبية متماسكة، فتعكس التداخل بين البنية الإفرادية التي تبرز خصوصية وأثر كل وحدة لغوية داخل التركيب، والبنية التركيبية التي تنظم هذه الوحدات؛ لتكون جملاً ذوات دلالات واضحة، ضمن نسق متكامل يضمن سلامة التكوين النحوي، وهي في المقصد واضحة؛ لما عرف عن صاحبه بأنه تجاوز التّعديد النحوي إلى آلية التألف والتركيب ليلاص البنية المعنوية للكلام ما جعله ذلك رائداً في الربط بين البنية والإفادة، فهو صاحب نظرية النظم، التي هي ليست إلا إدراك العلاقة الإفرادية التركيبية التي تجعل الكلام كلاماً، ولأجل ذلك وضعت يدي في هذا المحور على خمس مسائل أكشف في هديها عن التألف والتركيب عنده بوصفه الحاكم لمعيار الصحة، وإتمام المعنى.

أولاً: تركيب أداة النداء مع المنادى.

ذهب النحويون إلى أن الكلام المفيد التام الذي يفيد فائدة يُحسن السكوت عليه لا يكون بتألف الحرف مع الاسم، بيد أن تركيب أسلوب النداء متألف من ذلك، فذهبوا مذاهب كثيرة في توجيهه؛ وجلّ توجيهاتهم كانت منصبة على العامل في المنادى، لا على صحة هذا التألف الذي أفضى إلى صحة تركيب أسلوب النداء، فذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل نابت منابه أداة النداء (الصبان، 1997م، 197/3)، وبنى البلاغيون على ذلك المعنى المستمد أسلوب النداء، قال الخطيب القزويني: النداء "طلب الإقبال بحرف نائب مناب الفعل لفظاً أو تقديرًا" (الفارسي، 1996م، 91/3)، وقد أنكر ذلك؛ لوجود تناقض بين النداء الذي تمثله أدواته في كونه طلباً، وما تتوب عنه الفعل (أدعو)، إذ لو أبطلت هذه النيابة وعاد الفعل إلى التركيب، فقليل بدلاً من (يا محمد): (أدعو محمداً) خرج التركيب عن معنى النداء، وأصبح خبراً بعد أن كان إنشاءً. وقد ردّ على ذلك بأن الفعل (أدعو) نُقِلَ إلى الإنشاء (الصبان، 1997م، 197/3)، بيد أن هذا الرأي حقاً فيه نظر، إذ كيف ينقل الفعل (أدعو) إلى الإنشاء مع أنه مراد في الكلام وله تأثير في الإعراب، ثم إنه واجب الإضمار لو ظهر لفسد الكلام أو تحول المراد؟ (القرطبي، 1947م، 90).

وذهب الكوفيون إلى أن المنادى غير المفرد: المضاف وشبيهه والنكرة المقصودة منصوب؛ لأن أكثر الكلام النصب، أما المفرد المعرفة والنكرة المقصودة؛ فهو معرب بغير تنوين، لعدم وجود رافع أو ناصب أو خافض يصحبه، فهو مفعول في المعنى ولا يخفض لئلا يشبه المضاف إليه، ولا ينصب لئلا يشبه ما لا ينصرف، فرفع بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برفع صحيح فرق (ابن الأنباري، 2009م، 277/1)، وحسب هذا الرأي بطلاناً — بحسب ما

ذكره صاحب الإنصاف — أنه يخالف منظومتهم النحوية، إذ كيف يُرفع العلم المفرد ولا رافع له؟، ثم يُمنع من التثوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برفع فرق، والاسم الممنوع من الصّرف يرفع من غير تثوين مع أنه مرفوع برفع؟، وكيف ينصب المضاف لكثرة في الكلام، ولم يُنصب المفرد المعرفة لنفس العلة؟ (ابن الأنباري، 2009م، 280/1).

وذهب ابن جنّي إلى أن المنادى منصوب بأداة النداء نفسها، فهي العاملة فيه؛ لقوتها في نفسها؛ لكونها تشبه الفعل وتسدّ مسدّه، وقد أبطل ذلك عدد من النحويين ذاهبين إلى أن أداة النداء (يا) لو كانت عاملة لما جاز حذفها وإبقاء عملها (السّيوطي، 1990م، 277/1)، فضلاً عن أن هذا الرأي لا يختلف عنّ قال: إنها نابت مناب الفعل خلا العمل، فعنده (أداة النداء) نفسها عاملة لا الفعل الذي نابت منابه. ولأحد النحويين رأي فيه من الغرابة ما فيه، إذ يرى أن المنادى منصوب والعامل فيه أداة النداء؛ لأنها اسم فعل بمعنى (أدعو)، وردّ عليه بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقلّ من حرفين، والهمزة من أدوات النداء، وهي على حرف واحد (ابن يعيش، 2001م، 121/8)، ومنهم من يرى أنه - أعني المنادى — منصوب بالقصد، وإذا فاسد؛ لكون القصد لم يُعهد عاملاً من عوامل النصب (السّيوطي، د.ت، 25/2).

فالمتنبّح لآراء النحويين في هذه المسألة يجد أن جلّ عنايتهم منصبّة على مسألة العامل متناسين ضوابط صحة التركيب التي ألزموا أنفسهم بها؛ ليكون التآلف كلاماً مفيداً، أما صاحب المقتصد؛ فقد عزا صحة ذلك إلى أن العلاقة الإفرادية التركيبية بين أداة النداء والمنادى المتمثلة بعلاقة الإفادة هي التي رقت بالتركيب إلى أن يكون كلاماً، أي معنى الصيغة الإفرادية لأداة النداء وعلاقتها بالتركيب الكلّي، إذ قال: إن أداة النداء قامت مقام الفعل، فإذا قلت: يا عبد الله، فكأنك قلت: أدعو عبد الله، وبذلك صحّ التركيب النحوي؛ لصحة ائتلاف الفعل مع الاسم، ولا يصحّ ائتلاف أداة النداء مع الفعل، لعدم تحقّق الفائدة النفعيّة؛ لكون المنادى يجب أن يكون معنّياً عاقلاً يرجى منه القبول، والفعل ليس كذلك (الجرجاني، 1982م، 95)، فالعلاقة الإفرادية التركيبية بين أداة النداء والفعل، تأبى المؤلفه، فضلاً عن أن الأداة تقوم مقام الفعل، فلو تألفت معه لكان الأمر كإسناد الفعل إلى الفعل، ولا يصحّ ذلك؛ لأنّ "الفعل خبر"، وإذا جعلت الخبر مسنداً إلى الخبر كنت تاركاً للصواب، لأنّ الخبر من حقّه أن يسند إلى مخبر عنه" (الجرجاني، 1982م، 69)، فهو يوافق البصريين في أن أداة النداء نابت مناب الفعل، بيد أنه يخالفهم في أنه يركّز على أن هذه النيابة نيابة نفعيّة لا في العمل، وإذا قُرب إلى حدّ ما من رأي المحدثين، فهم ينحون نحو الفائدة النفعيّة، قال برجشتراسر: إنّ النداء تركيب مفيد غير إسنادي، لأنّ الإسناد يكون في الجملة، والنداء كلام مفيد لكنه ليس بجملة، ولا قسم منها، إلا أنه مع ذلك كلام مفيد يشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه (برجشتراسر، 1994م، 125)، وعلى ذلك يرى المخزومي أن أسلوب النداء يُبنى على شيئين: "أداة نداء، ومنادى، ومنهما ينشأ مركّب لفظي" (المخزومي، 1986م، 303).

أما عن حركته؛ فيظهر أنه لم يخالف النحويين، غير أنه لم يفد من إنابة الأداة للفعل بشكلٍ جليٍّ كما أفاد منها غيره، مكتفياً بتعليل بناء المنادى على الصّمة بقوله: وقد بني المنادى المفرد "لوقوعه موقع المبنيات، نحو (أنت، وإياك)، و(الكاف) في (ذاك، وهالك)، ألا ترى أن المنادى مخاطبٌ، يدلكّ عل ذلك أنك تقول: يا زيد فعلت كذا وكذا، ولا تقول: فعل كذا وكذا" (الجرجاني، 1982، 147)، ولعلّ ما ذهب إليه المحدثون خيرُ مذهبٍ، إذ ذهبوا بعيداً عن فكرة

العمل والعامل، فيرى برجشتراسر أَنَّ النَّصْبَ في المنادى بسبب كونه من التراكيب المقاربة للهتاف والتَّصْوِيت، وأنَّ العربية تستعمل النَّصْبَ كثيرًا في مثل هذه التراكيب (1994م، 124)، وذهب الدكتور إبراهيم مصطفى إلى أَنَّ المنادى حقَّه النَّصْب، ومتى أُريد به معين حُرِّم التتوين، الذي هو علامة التَّنْكِير، ومتى حُرِّم التتوين ضُمَّ آخره فرارًا من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم؛ لأنَّها تقلب في باب النداء ألفًا، وقد تحذف الألف وتبقى الفتحة مشيرة إليها (2003، 61-63)، وتابعه في ذلك المخزومي إذ قال: "إذا كان المنادى معرفة لم ينون، لأنَّ التتوين علم التَّنْكِير، فلو أُريد إلى نصبه غير منون ولا مضاف لاشتبه بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم في بعض حالاته، وذلك إذا قلبت فيه ياء المتكلم ألفًا، ثم استغني عن الألف بالفتحة" (1986م، 30).

فناصية القول: إِنَّ صَحَّةَ تركيب أسلوب النداء متأثية من العلاقة الإفرادية لأداة النداء بالتركيب الكلي التي مفادها الإفادة، أما علامته؛ فالأصل أَنَّ يكون مبنياً على الضمة؛ لوقوعه موقع ضمائر الرفع المبنية، فضلاً عن كونها عمداً للكلام، والمنادى محمول على غمد الكلام؛ لأنه يستقلَّ مع أداة النداء؛ ليكون كلاماً تاماً يؤدي معنى، أما المنادى المضاف والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة؛ فقد تركت فيه الضمة لأنَّ الكلام قد طال في المضاف بالمضاف إليه، وفي الشبيه بالمضاف بما اتصل به، وفي النكرة بالتتوين، فُنصِب؛ لأنَّ علامة النَّصْب أخفَّ الحركات، ذا الأخير رأي الجوّاري (2003م، 63).

ثانياً: عودة الضمير على معنى (كل)، وعلى لفظ (كلا).

بادئ ذي بدء إِنَّ عودة الضمير في العربية لها أثر كبير في توجيه المعنى، وفهم المراد، إذ إنَّه الرابط بين أجزاء النصِّ السابق واللاحق؛ ليمنع اللبس، ويغني عن تكرار الأسماء، وإنَّ عودته تكون خاضعة لقواعد نحوية، ودلالية يراعى فيها السياق، منها أن يعود على الأقرب لفظاً شريطة أن يكون سابق له إلّا إذا وُجد دليل يبيح عودته على غيره، كأن يُستغنى عنه بحضور مدلوله أو بذكر جزء أو نظير له، بمعنى أن ثمة استثناءات نحوية دلالية تجيز عودة الضمير على مذكور أبعد، أو لاحق، أو معنى غير مذكور مستنبط من السياق، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُ هَٰذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء؛ من الآية: 176]، فالضمير في (كانتا) عاد على معنى غير مذكور (الأختين) دلَّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَهُ أُخْتٌ﴾ أي: فإن كانت الأختان اثنتين، وقد رفض ذلك عدد من النحويين؛ لكون الخبر لا بد أن يفيد ما لا يفيد المبتدأ، وإلا لم يكن كلاماً، ذاهبين إلى أنه عائد على الوارثتين، و(اثنتين) خبره، وبذلك حصّلت المغايرة بين المبتدأ والخبر، والتقدير: فإن كانت الوارثتان اثنتين (الحلي، د. ت، 4/174-175)، وفي كلا التوجيهين إِنَّ الضمير عاد على معنى غير مذكور مستنبط من السياق، أما ما عليه مدار البحث؛ فقد ذكر النحويون أَنَّ (كل) مفرد اللفظ، مجموع المعنى، وأنَّ (كلا) مفرد اللفظ، متنى المعنى، فيجوز في عودة الضمير الحمل على اللفظ أو المعنى، بيد أنَّ الحمل على المعنى يكون أكثر مع (كل)، نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ ذَاخِرِينَ﴾ [النمل؛ من الآية: 87]، والحمل على اللفظ أكثر مع (كلا)، نحو قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْثَلَهَا﴾ [الكهف؛ من الآية: 33]، ولم يرد: آتتا أَكْثَلَهَا، نحو: (الهندان ضربتتا)، ومثل ذلك قول عدي بن زيد (سيبويه، 1988م، 3/241):

"أَكْأَشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا ... عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبِهِ حَرِيصُ"

قال أبو البركات (ت577هـ): "والحمل في (كلا، وكلتا) على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى... إلّا أنّ الحمل على المعنى في (كلّ) أكثر من الحمل على المعنى في (كلا، وكلتا)" (ابن الأنباري، 2009م، 366/2)، وقد تتّبع صاحب المقتصد العلاقة الإفراديّة التركيبيّة التي أفضت إلى ذلك منتهياً إلى أنّه رهنّ بما يدلّ عليه لفظ (كلّ، وكلا) من إفراد، وما يدلّ عليه معناهما فضلاً عما يُضافان إليه، فـ(كلّ) مفرد اللفظ، ويدلّ على العموم والشّمول، ويضاف إلى المفرد أو الجمع، فيعود الضّمير إلى لفظه؛ لكونها تحمل معنى الجزء، أو معناه، مع كثرة هذا الأخير، فهو مرّن في العودة تبعاً للسياق والمعنى في التعبير عن المعاني المركّبة، و(كلا) مفرد اللفظ، مثنّى المعنى فضلاً عن أنّه لا يضاف إلا إلى المثنّى المعرفة، فيعود الضّمير على لفظه بصيغة المفرد، أو معناه بصيغة المثنّى، مع كثرة الأول بحسب ما يُقصد به من معنى أوسع أو أضيق، وما يُفهم من عرض الجرجانيّ أن الأصل في عود الضمير ينبغي أن تكون على المعنى، وقد جاء ذلك كثيراً مع (كلّ)، نحو قولنا: (كلهم ضربتهم)؛ إذ عاد الضّمير إلى المعنى الجمعي الذي تحمله (كلّ)، ولكون لفظها مفرداً، وتضاف إلى مفرد فصّح أن يعود الضّمير عليها مفرداً، أمّا (كلا)؛ فلكونها مفرد اللفظ، مثنّى المعنى، ولا تُضاف إلّا إلى مثنّى فيغلب أن يعود الضّمير عليها مفرداً؛ لأنّه "مع كونه مثنّى يُضرب في الأفراد من وجهه، وهو أنّه بمنزلة قولنا: كلّ واحدٍ منهما" (الجرجانيّ، 1982م، 105).

فمُفاد الأمر أنّ كثرة عودة الضّمير على معنى (كلّ)، وعلى لفظ (كلا)، راجعة إلى القصدية في عودته، إذ هي تتعلق بمرجعية الضّمير إلى ما يُقصد به في السياق، أو إلى ما يحضر في ذهن المخاطب من مساق الكلام سواء أكان مذكوراً لفظاً أم مستغنى عنه، ففي قولنا مثلاً (كلهم ضربتهم) الضّمير عاد إلى جمع، فطابق (كلهم)، أمّا في نحو قولنا: (كلهم ضربت)؛ فالضمير عاد إلى لفظ (كلّ)، وإذا أساسه القصدية في الإشارة، إذ قد يُراد بالقصد الجمع لكن الفعل يُصرف وفقاً لما يحضره المخاطب من معنى في حالات معينة؛ للتأكيد أو التخصيص، وفي قولنا: كلاهما ضربتهما، فالضمير عاد إلى معناها، أمّا كلاهما ضربت، عاد إلى لفظها؛ لما تُضرب في الإفراد من وجهه، أي: كلّ واحدٍ منهما ضربت، وهو ما عليه سنن العرب، ولا يخالف القواعد النحويّة التي تسمح بمرونة عودة الضّمير بحسب ما يقتضيه القصد والمعنى.

ثالثاً: عدم صحّة الإخبار عن (اسم الفاعل) في نحو أقائم الزيدان.

ذهب النحويّون إلى عدم صحّة الإخبار عن اسم الفاعل في نحو (أقائم الزيدان)، ف(أقائم) مرفوع بالابتداء، و(الزيدان) فاعل سدّ مسدّ الخبر، قال أبو عليّ: وقد حسن ذلك وجاز من حيث كان المعنى: أيقوم الزيدان (الفارسيّ، 1969م، 35)، فهو — أعني: قائماً — وإن تنزّل منزلة الفعل فلا يمكن أن يعزى من الإعراب، ولا التثوين المختصّ بالاسم، فلم يكن بدّ للنحويّين من أن يجعلوه مبتدأ؛ لوقوعه أولاً معرباً من العوامل اللفظيّة، ولا يصحّ أن يكون خبراً؛ لأنّه بمنزلة الفعل، والفعل لا يُخبر عنه لكونه خبراً، والخبر لا يُخبر عنه، فلمّا رفع فاعلاً صار فاعله خبراً في اللفظ لا المعنى. قال الجرجانيّ: "وحقيقة ذلك أنّ في قولك: لما كان بمنزلة الفعل لم يمكن أن يخبر عنه بشيء، إذ الخبر لا يكون مخبراً عنه، فكما أنّك إذا قلت: أيقوم الزيدان، لم يكن ليقوم خبرٌ لاستحالة ذلك، كذلك لا يكون لقائم الكائن بمعناه خبرٌ، إلّا أنّه لما رُفع لكونه اسماً في اللفظ صار الفاعل كأنّه خبر من جهة الظاهر لا المعنى" (الجرجانيّ، 1982م، 247).

فلسيغته الإفرادية لاسم الفاعل أثر في توجيه التركيب الكلي، وهو يختلف عن الصيغة الإفرادية للمصدر على الرغم من أنه وهذا الأخير يشتركان في أنهما يعملان عمل الفعل، فقد صحّ أن يخبر عن المصدر نحو قولنا: (ضربي زيداً قائماً)، إذ إنّه مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير: ضربي زيداً إذا كان قائماً؛ لكونه اسماً محضاً يصحّ الإخبار عنه، خلافاً لـ (قائم) فهو بمنزلة الفعل في المعنى، فلا يصحّ أن يُقال: أقائم الزيدان حسنٌ كما يقال: ضربي زيداً حسنٌ، فالإخبار الحقيقي يتعلّق بالمعنى لا باللفظ، فما الزيدان إلّا فاعلٌ سدّ مسدّ الخبر في اللفظ؛ واسم الفاعل (قائم) ليس بمخبر عنه في الحقيقة، خلافاً لـ (المصدر) فهو مُخبرٌ عنه. (الجرجاني، 1982م، 248).

وقد بدا لعدد من النحويين أنّ الإخبار يقع عن اسم الفاعل نحو: ما قائم بحسنٍ (ابن مالك، 1998م، 245/2)، غير أنّ صاحب المقتصد جعلها مغالطة، إذ إنّ اسم الفاعل لم يكن مخبراً عنه، فهو صفة لموصوف محذوف، فتقدير المثال المذكور: ما إنسان قائم بحسن، ولا يصحّ أن يكون "قائمٌ" في (أقائم الزيدان) صفة لمحذوف؛ لأنّه إن صار صفة للمحذوف لم يجز أن يكون لما بعده، لأنّه بمثابة الفعل، والفعل لا يكون له فاعلان، وعلى ذلك، فـ (قائم) مبتدأ في اللفظ، وخبر في المعنى و (الزيدان) خبر في اللفظ، ومخبر عنه في المعنى، فالعلاقة التركيبية بينهما علاقة إسنادية شبيهة بعلاقة الفعل بفاعله، وليست علاقة إخبار محض، ولا يصحّ أن يكون مرفوعاً بالابتداء؛ لأنّه لو كان ذلك للزم أن يكون (قائم) خبراً عنه مؤخراً في النية، والخبر يكون على عدة المبتدأ، فلا يكون المفرد خبراً عن المثني، "قلو كان الزيدان في قولك: أقائم الزيدان مرفوعاً بالابتداء، لوجب أن تقول أقائم الزيدان، فلمّا لم تقل ذلك وجب أن يكون رفعهما بالفاعلية، كما يكون إذا قلت: أيقوم الزيدان؛ لما ذكرنا من أن اسم الفاعل يجري مجرى الفعل، فإن قلت: أقائم زيد، جاز أن يكون زيد مبتدأ، وقائم خبراً مقدّماً عليه؛ لأنّه مفردٌ مثل زيد" (الجرجاني، 1982م، 246)، فالعلاقة الإفرادية التركيبية بين اسم الفاعل وما بعده علاقة إسناد تامّة أنزلت اسم الفاعل منزلة الفعل في المعنى، وما بعده منزلة الفاعل؛ ممّا أفضت إلى عدم صحّة الإخبار عنه، وذا مؤثاته بنية التركيب العميقة: أيقوم الزيدان، ليكون الإسناد قائماً على العلاقات العاملية، لا البنية الإخبار، ممّا يجعله إخباراً صورياً غير معتبر.

رابعاً: ملازمة خبر (عسى) لـ (أن)، وعدم ملازمته لخبر كاد.

لا شكّ في أنّ (عسى) من أفعال المقاربة، وتستعمل على الوجوه الآتية: أحدها؛ نحو قولنا: (عسى زيدٌ أن يقوم)، والثاني؛ أن تسند إلى (أن والفعل)، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة؛ من الآية: 216]، فلم يحتج إلى خبر؛ لأنّ الغرض تقريب المصدر المؤوّل من (أن) وصلتها، لذا ذهب النحويون إلى أنّها غير ناقصة، بل تامّة، خلافاً لابن مالك الذي يرى أنّه ناقصة أبداً، غير أنّ (أن) وصلتها سدّت مسدّ جزأيهما (ابن عقيل، 1980م، 326/1)، أي: المرفوع، والمنصوب، ولا يُستعمل المصدر بدلاً عن (أن) وصلتها على الرغم من إرادة معناه؛ "لأنّهم قصدوا أن لا يتجرّد اللفظ من علم الاستقبال" (الجرجاني، 1982م، 358)، والثالث؛ أن يأتي بعدها مضارعٌ غير مقترن بـ (أن)، نحو قول هذبة بن خشرم العذري، (ابن هشام، د.ت، 299/1): عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون ورّاءه فرج قريب [الوافر]

والرابع؛ أن يأتي بعدها مضارعٌ مقترنٌ بالسّين، نحو قولنا: (عسى زيدٌ سيقوم)، والخامس؛ أن يتصل بـ(عسى) ضمير النّصب، نحو: عساني، وعساك، وعساه، نحو قول عمران بن حطان (ابن يعيش، 2001م، 120/3): "ولي نفس أقول لها إذا ما تنازعني لعلّي أو عساني" [الوافر]

وهذا ما يُشكل؛ لأنّ حقّ الضمير المتّصل بـ(عسى) أن يكون مرفوعاً، لذا كان النّحويون على ثلاثة مذاهب في توجيه ذلك، فمذهب سيبويه أنّ (عسى)، محمولة على لعلّ في العمل، والضمير المتّصل بها في موضع نصب، ومذهب المبرد أنّ (عسى) باقية على أصلها، ولكن انعكس الإسناد، فصار المخبر عنه خبراً، وبذلك يكون الضمير المتّصل بها خبراً، ومذهب الأخفش أنّ ضمير النّصب وضع موضع المرفوع، وناب عنه، ومذهب السيرافي أنّ (عسى) حرف عامل عمل (لعلّ) وضعف بأن، فيه اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد (المراي، 1992م، 468)، والسادس؛ أن يأتي بعدها اسم منصوب، نحو ما نقله سيبويه "عسى الغويّر أبؤساً" (الكتاب، 1988م، 51/1)، والسابع؛ أن يأتي خبرها مرفوعاً، نحو قولنا: (عسى زيدٌ قائمٌ)، حكاه ثعلبٌ ويخرجُ هذا على أنّها ناقصة، فاسمها ضمير الشّأن، والجُملة الاسمية خبرها (ابن هشام، 2012م، 201-204).

وما خلا الموضوعين الأولين يدخل في دائرة الشّدوذ والقلة، ولا يُحتجّ به، أمّا الاستعمال الذي عليه كلام العرب، ولغته الأسمى — أعنى لغة القرآن الكريم — فيلتزم خبر (عسى) (أن)، حتّى أنّ جمهور البصريّين ذهبوا إلى أنّ حذف (أن) ضرورة (المراي، 1992م، 469)، كما يؤتى بـ(أن) في خبر (كاد) ضرورة (الجرجاني، 1982م، 360)، و(أن) والفعل الذي يليها بتأويل مصدر، بيد أنّ هذا المصدر لا يحلّ محلّها، فلا يُقال: (عسى زيدٌ الخروج)، قد فتش صاحب المقتصد عن العلاقة الإفراديّة التركيبيّة التي تقضي إلى ذلك منتهياً إلى أنّ (أن) إذا دخلت على (يفعل) خلصته للاستقبال، "فلما كان غرضهم في (عسى) تقريب المستقبل لم يفارقوا الذي هو علم الاستقبال" (الجرجاني، 1982م، 356)، فلو جُرد من (أن) وقيل: (عسى زيد الخروج) صار المعنى: قارب زيدٌ الخروج، مجزّداً، غير أنّه لا يوجد في اللفظ دليل على إرادة المستقبل، إذ يصحّ أن يُراد: قارب زيد الخروج أمس.

وهذا ينطبق حتّى إذا أسندت لـ(أن والفعل)، بمعنى أنّها تستعمل إمّا لإرادة تقريب زيد من الخروج في المستقبل إذا كان التركيب (عسى زيد أن يخرج)، وإمّا لإرادة تقريب الخروج إذا كان التركيب (عسى أن يخرج زيد)، قال الجرجاني: "الغرض تقريب الخروج وقد حصل، فيجري مجرى قولك: قُرب أن يخرج زيد" (الجرجاني، 1982م، 358)، غير أنّ (أن) لازمة للفعل في التركيب الأخير، ولم يجز حذفها كما يجوز في التركيب الأوّل؛ لأنّ الفاعل يجب أن يكون اسماً محضاً لفظاً ومعنى، فإذا قيل: عسى يخرج زيدٌ صار الكلام بمنزلة: ضحك خرج، في إيلاء الفعل الفعل، وذلك بعيدٌ من القياس، وغير موجود في الاستعمال، خلافاً للتركيب الأوّل إذ يجوز حذفها فيقال: عسى زيدٌ يخرج؛ "لأنّ يخرج هنا في موقع المفعول، والمفعول لا يبلغ مبلغ الفاعل في اقتضاء الاسميّة، ألا ترى أنّه قد يقع موقع المفعول ما ليس باسم، وهو الجملة الواقعة في المفعول الثاني من باب (ظننتُ)، و(خبر كان)، نحو ظننت زيدا أبوه منطلق، وكان زيدٌ خرج غلامه، فأما الفاعل فلا يكون إلّا اسماً صريحاً لأنّه مخبر عنه، ولا يتصوّر الاخبار إلّا عن الاسم" (الجرجاني، 1982م، 362).

ولم يكن ذلك مع (كاد) على الرّغم من مجانستها لـ(عسى) في إفادة المقاربة، إلّا أنّ (كاد) يؤتى بها عند إفراط تقريب الشيء من الحال، خلافاً لـ(عسى)؛ فهي أذهب في الاستقبال، من أجل ذلك لم يدخل علم الاستقبال (أن) على الفعل الذي يقربّه (كاد)، إذ لم يلق أنّ يؤتى بما هو علم للاستقبال عند قصد تقريب الشيء من الحال (الجرجاني، 1982م، 361).

خامساً: عدم صحّة اقتران خبر (ما زال) وأخواتها بـ(إلّا)، وعدم تقديمه.

تستعمل (ما زال) وأخواتها؛ لإمضاء النفي، فيقال: ما زال زيدٌ منطلقاً، كما يكون ذلك مع ما يدخله النفي، نحو (ما كان محمّد قائماً)، أو ما يكون له النفي، نحو (ليس زيد قائماً)، فإن يُقصد الإيجاب يؤتى بـ(إلّا) فيقال: (ما كان زيدٌ إلّا منطلقاً، وليس زيد إلّا قائماً)، إلّا إذا كان الخبر ممّا لا يستعمل إلّا في النفي، نحو (ما كان مثلك أحداً)، فلا يصحّ أن يقترن (أحد) بـ(إلّا)؛ لكونه من الكلم التي لا تُستعمل إلّا في النفي (ابن مالك، 1990م، 357/1).

أمّا (ما زال، ما برح، ما فتى، ما انفك)؛ فقد ذكر النحويّون عدم صحّة اقتران خبرها بـ(إلّا)، فلا يُقال: (ما زال زيدٌ إلّا منطلقاً)، وقد أبرز الجرجانيّ علاقة صيغة (ما زال) بالتركيب الذي يأبى دخول (إلّا) على خبرها ذاهباً إلى أنّ (زال) فيه معنى النفي، و(ما) للنفي، ونفي النفي إيجاب، والأمر نفسه مع أخواتها، فتركيب (ما زال) بمنزلة الصيغة الإفراديّة لـ(كان)، فكما لا يصحّ تركيب (كان زيدٌ إلّا منطلقاً) لا يصحّ تركيب (ما زال زيدٌ إلّا منطلقاً)؛ "لأجل أنّ (إلّا) يؤتى به لنقض النفي، كقولك: ما مررت إلّا بزيد، وما ضربت إلّا زيدا، نفيت المرور والضرب أولاً، ثم أدخلت (إلّا) فأثبتتهما لزيد، وأبطلت النفي، ونقضته، وإذا كان الكلام ثابتاً لم يحتج إلى إثباته ... لأنّ إثبات الثابت، ومحاولة نقض النفي مع تعريّ الكلام منه محال لا يُتصور" (الجرجاني، 1982م، 400)، فالعلاقة الإفراديّة التركيبية ميّزت هذه الأفعال من غيرها، لكونها تحمل تركيباً ذا طابعٍ إفرادي يشبه الجملة الفعلية البسيطة، ويؤول إلى نفي ينقضه إيجاب ضمناً، ليؤول التركيب إلى إثبات، فلا مدخل لـ"إلّا" فيه، إذ لا يصحّ نقض النفي الذي لم يقع أصلاً.

ولا ينطبق ذلك على (ما دام)؛ لأنّ (ما) هنا بمعنى المصدر، وذلك المصدر بمعنى الزمان، فتقدير (اجلس ما دام زيدٌ جالساً): اجلس زمن دوام جلوس زيد، ثمّ حُذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، ليكون التقدير: اجلس دوام جلوس زيد، وهذه الصيغة وأعني — المصدر الزماني — لا يأتي إلّا متعلقاً بشيء، فكما لا يصحّ أن نقول مثلاً: يوم الجمعة، فهو يقتضي فعلاً لا محالة يقع فيه، كذلك لا يصحّ أن نقول: ما دام زيدٌ جالساً، حتّى يكون ما يقع فيه، نحو قولنا: اجلس ما دام زيدٌ جالساً. (الجرجاني، 1982م، 400)

أمّا علّة عدم صحّة تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليها؛ فمتأتبة من بنيتها التركيبية التي أشار إليها الجرجاني، وتتمثل بكونها مبدوءة بحرف النفي (ما)، وهذه المشابهة تقضي إلى الجانبين الآتين: أحدهما؛ أنّها تجري مجرى حرف الاستقهام في كونه يقتضي صدر الكلام، والآخر؛ أن لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكما لا يصحّ القول: (زيداً أضربت؟)، وتريد (أضربت زيدا؟)، كذلك لا يصحّ القول: (منطلقاً ما زال زيداً). قال الجرجاني: "لأنّك تقدّم ما هو متقدّم بما بعده عليه، فمنطلقاً بمنزلة (زيداً)". (الجرجاني، 1982م، 407)

وكلام الجرجاني يشي بأن هذه العلاقة الإفرادية التركيبية هي التي أفضت إلى عدم صحة تقديم خبر (ما دام) عليها، بيد أن ثمة علاقة أشار إليها، تمثلت بأن (ما دام) لما كانت في تأويل المصدر، صار ممتنعاً تقديم خبرها عليها؛ لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه، فكما لا يصح القول: أعجبنى زيداً ضربك، كذلك لا يصح القول: اجلس منطلقاً ما دام زيداً، وهذا خلاف لكان وسائر أخواتها، إذ يصح تقديم خبرها عليها، نحو: منطلقاً كان زيداً؛ لصحة تقديم المفعول به على الفعل، إذ إنها تحمل طابعاً فعلياً يُجيز التقديم، فتأخذ مسلك الأفعال التامة، فللصيغة الإفرادية أثر صحة التركيب. قال الجرجاني: "اعلم أن كان في قولك: كان زيداً قائماً، مشبهة بـ(ضرب) في قولك: ضرب زيداً عمراً، فيجوز فيه تقديم المنسوب على المرفوع... ويجوز تقديم المنسوب على (كان) نفسه، نحو منطلقاً كان زيداً" (الجرجاني، 1982م، 406) فالرؤية الجرجانية تُبرز أثر العلاقة الإفرادية التركيبية في صحة البنية النحوية، وعدمها، وتؤسس لمعيار دلالي تركيبى تتجاوز به الأحكام النحوية الظاهرة إلى فهم أعمق للتماسك البنيوي والدلالي، فامتناع اقتران خبر (ما زال) وأخواتها بـ(إلا) نابع من علاقة إفرادية تركيبية تجعلها لا تحتمل نقضاً بـ"إلا"، لتسحب هذه العلاقة فيمتنع تقديم خبرها عليها لما فيها من مشابهة لما له الصدارة في الكلام، فضلاً عن اقتضاء أن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها.

المحور الثاني: العلاقة الإفرادية التركيبية بالإعراب.

لا شك في أن النحو العربي يقوم على نظام ترابطي من طريقه تُبنى الأحكام الإعرابية، ولعل البنية الإفرادية نواته، فمن ذلك تظهر العلاقة الإفرادية التركيبية بالإعراب، إذ إنها تقف على البنية التحتية للحكم النحوي، وتُبرز أثر التفاعلات الإفرادية والتركيبية في تشكّله بما يُسهم في تعميق الفهم النظري، وتجديد أدوات النظر فيه، وكان مدارها مقتصد الجرجاني؛ وقد وقعت فيه على خمس قضايا تمثل الأولى بإبراز تفاعل المعطى الصرفي مع السياق الإسنادي، وكانت في مسألة جر الممنوع من الصرف، وتمثلت الثانية بأثر العامل التركيبى للبنية الإفرادية داخل التركيب الكلّي — أعني بها اقتران الفعل المضارع بنون التوكيد أو نون النسوة — لينقله من حيز الإعراب إلى البناء، وكانت الثالثة في إظهار العلاقة الإفرادية التركيبية للمضاف؛ لما فيها من حس لغوي داخلي يوازن بين مقتضيات التركيب والانسجام الصوتي، ووقفت في الرابعة على العلاقة الزمنية للبنية الإفرادية بالعمل، وكان ذلك في مسألة عدم عمل اسم الفاعل، وكانت الأخيرة في العلاقة الإفرادية التركيبية ببنية الاسم من حيث ارتباط شكله الصوتي ببنية النحوية، وهي تمثل عمق العلاقة بين المستوى الصوتي والتركيبى في الظاهرة النحوية، وكانت في مسألة الاسم المنقوص، فما وضعت يدي على هذه المسائل إلا لكونها تعدّ مثلاً لميدان خصب يتجلى فيه التفاعل بين البنية الإفرادية وموقعها في التركيب وهو ما يقتضي تحليل رأي الجرجاني، والأسس التي ارتكز عليها، مستنداً إلى المنطق الداخلي للغة، ومعتمداً على توظيف الاستنباط بحسب ما يقتضيه المقام من ترجيح أو تأويل.

أولاً: جر الممنوع من الصرف بالكسرة عند إضافته أو اتصاله بـ(ال) التعريف.

ذهب النحويون في طائفة من الأسماء المتمكنة التي أطلقوا عليها الممنوعة من الصرف إلى أنها تمنع من التثوين، وتُجر بالفتحة بدلاً من الكسرة، وكان ذلك؛ لأن في صيغتها الصرفية ما يشبه الفعل، والفعل في حقيقته ممنوع من التثوين؛ لأن هذا الأخير من علامات الأسماء، وتبعه بذلك الجر. جاء في علل النحو "الأسماء كلها نوع واحد، وإنما منع الصرف بعضها بشبهها في الفعل، والفعل حادث لأنه مشتق من الاسم، فإذا استقر التثوين لبعض الأسماء، وجب

أن يكون لجمعها، لاشتراكها في الاسمية، وصار ما منع التثوين إنما هو من أجل شبهه بالفعل الحاديث، (ابن الوراق، 1999م، 456)، ووجه المشابهة هو أن هذه الأسماء في كل واحد منها سببان فرعان، فمثلاً (سعاد) فيها التعريف، والتأنيث، وكل واحد منهما فرع، فالتعريف فرع من التذكير، إذ إن الشيء يكون نكرة ثم يعرف، وكذلك التأنيث فمرتبه بعد التذكير، فهو فرع منه، فـ (سعاد) لما كان فيها فرعان شابه الفعل من وجهين؛ لكون الفعل ثانياً للاسم، فهو فرع، وكذلك سائر الأسماء، (الجرجاني، 1982م، 115) لذا إذا نكر بطل منعه من الصرف بزوال أحد الفرعين، نحو: مررت بأحمدٍ آخر. (الجرجاني، 1982م، 431) بيد أن هذه الأسماء تجر بالكسرة عند إضافتها، أو اتصالها بـ(ال) التعريف، فقد وقف الجرجاني ومن قبله أبو علي على العلاقة الإفرادية التركيبية التي أفضت إلى ذلك، إذ يريان أن الجر بالكسرة لم يكن مقصوداً بالمنع، إلا أنه منع؛ لكونه صاحباً للتثوين؛ لأنه شاركه في الاختصاص بالاسم، فضلاً عن أنه يقوم مقامه ويعاقبه، فالتثوين في (غلام) ثابت ومستقر، فإذا أضيف صار (غلام زيد) فكان المجرور قائماً مقام التثوين ومعاقباً له، وعندما يضاف الاسم أو يتصل بـ(ال) يكون دخول التثوين على هذه الأسماء محالاً وبذلك يعود الجر إليها. قال الجرجاني: "إنهم لما آمنوا الحاق التثوين بأن دخل الاسم الإضافة، أو الألف واللام أعادوا الجر فقالوا: مررت بأحمدكم، وبالأحمد، ولم يقولوا: بأحمدكم، ولا بالأحمد، فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده لما أتوا به حيث آمنوا إلحاق التثوين". (الجرجاني، 1982م، 114).

وقد ساق السيوطي رأياً أحسبه غريباً، إذ يرى أن الصرف هو التثوين وحده، فعلة الصرف عندما أزالته حذفت الكسرة مع التثوين؛ مخافة أن يلتبس الاسم بالاسم المضاف إلى ياء المخاطب، فقد حكي عن العرب حذف ياء المتكلم، والاستغناء بالكسرة عنها. (1990م، 278)، قال ابن مالك: (ابن عقيل، 1980م، 86/2)

"واجعل منادى صح إن يضيف ليا كعبد عبيد عبد عبداً عبدياً"

وبذلك صارت حركة الفتحة علامة لنصب وجر الممنوع من الصرف؛ لإزالة هذه الشبهة، فإذا أضيف أو عُرف بـ(ال) عادت الكسرة علامة للجر؛ لكون الاسم لا يضاف، إلى ياء المتكلم إذا كان متصفاً بذلك، ولم تكن الضمة هنا لأمرين: أحدهما؛ أن الممنوعة من الصرف معربة، ولم يرد عن العرب تناوب الضمة والكسرة في الإعراب، بخلاف تناوب الفتحة والكسرة، فقد ورد ذلك، نحو ما جاء في باب جمع المؤنث السالم، بخلاف المبنيات، فقد ورد كثيراً بناؤها على الضمة. والآخر؛ أن الأسماء الممنوعة من الصرف غير ملازمة للإضافة، فإضافتها إلى ياء المتكلم أمر قليل الحصول، وقلب ياء المتكلم ألفاً ثم حذفها والاكتفاء بالفتحة قليل أيضاً، فناسب مجيء الفتحة علامة للجر مراعاة لقلة هذه وتلك، بخلاف الألفاظ الملازمة للإضافة، فينبغي إزالة أي شبهة تشي بإضافتها إلى ياء المتكلم على قلنتها، والضمة أنسب لذا، (مصطفى، 2003م، 63) وقد خالفه في ذلك نحويون آخرون، إذ يرون أن الصرف هو التثوين والجر، فالجر مقصود بالمنع، محتجين على ذلك بأمرين: أحدهما؛ أن الصرف مشتق من التصرف، أي: التقلب في الجهات، والاسم بالجر يزداد تقلباً في الإعراب. والآخر؛ أن الذي اشتهر في عرف النحويين أن حد غير المنصرف ما لا يدخله الجر مع التثوين، وبذا يجب أن يكون الحد داخلاً في المخذود. (العكبري، 1992م، 105)

والذي يترأى لي أن الاسم لما شابه الفعل منع مما لا يدخل على الفعل – أعني الجر والتثوين – فإذا ما زالت تلك المشابهة أو ضعفت بأن تدخل عليه (ال) أو يضاف، فيُصرف، ويُجر بالكسرة من غير التثوين، وهذا أمر طبيعي،

فالمحلّى بـ (ال) لا يُنَوَّن، وكذلك المضاف، وهذا رأي عددٍ من النحويين، منهم: المبرّد، وأبو البركات الأنباري، وابن هشام. (د.ت، 255/3، 1999م، 54، د.ت، 106/4).

ثانيًا: إعراب المضارع وبناءؤه.

ذهب النحويون إلى أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، فما جاء منها كذلك فلا يُسأل عن علّة بنائه؛ لكونه جاء على الأصل وما على الأصل لا يُسأل عن علّته، أمّا المضارع؛ فقد جاء معربًا، لذا ذهبوا معلّين إعرابه في كونه ضارع الاسم، ومن ذلك جاء اسمه، قال الجرجاني: إنّ "الأفعال أصلها البناء، وإنّما أعرب منها ما يُضارعُ الأسماء". (الجرجاني، 1982م، 127) ومضارعةُ هذه الأفعال الأسماء كانت من ثلاثة أوجه: (الجرجاني، 1982م، 200)

أحدهما؛ أنّ المضارع يدلّ على العموم، فإذا دخله حرفٌ زال عمومُه وخلّصه لشيءٍ معين، فقولنا: (زيدٌ يأكلُ) يدلّ على أنّه متلبّسٌ بفعل الأكل، أو أنّه لم يأكل بعدُ، فإذا دخل عليه (السين، أو سوف) خلّصه للاستقبال، والأمر نفسه في الأسماء، فصيغة (رجل) تدلّ على عموم الرجال، فإذا دخله (اللام) صار (الرجل) الدالّ على معيّن، فالمشابهة في الاثنين هو أنّ كلّاً منهما يدلّ على العموم، ويدخول الحرف في أوّلِهِ يتخصّص.

والثاني؛ دخول (لام الابتداء) عليه كما كان ذلك مع الاسم، نحو: (إنّ زيدًا ليخرجُ)، فهي لا تدخل على سائر الأفعال؛ لأنّ الابتداء لا يكون في الفعل؛ لكونه لا يُخبر به.

والثالث؛ أنّ المضارع نحو (يكتبُ) يقع موقع الاسم (كاتب) ويكون بمعناه، وهذه الأمر يُشكل؛ لوقوع غيره موقع الاسم نحو الماضي في قولنا: (مررتُ برجلٍ ضربَ زيدًا)، فهو واقع موقع الاسم في قولنا: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا)، فوقع المضارع موقع الاسم يجعله يرتفع بعامل الاسم؛ لمشابهته بالاسم، وليس ذلك لغيره.

فالصيغة الإفرادية للمضارع لما شابهت الاسم استحقّت الإعراب الذي حقيقتُهُ اختلافُ الآخر لاختلاف العوامل، كما كان ذلك للأسماء، فعامل الرفع معنويّ، وعامل النصب (لن، وأخواته)، وعامل الجزم (لم وأخواته)، فمشابهته للاسم موجب الإعراب، فإن لم تحصل لم يكن للعامل تأثير، نحو قولنا: (إنّ خرجَ زيدٌ خرجَ عمرو)، قال الجرجاني: "ألا ترى أنّك تقول: (من أين أنت؟) فلا تعمل (من) في (أين) كما تعمل في (زيد)؛ لأنّ الاسم لما فارقه التمكن الذي هو موجب الإعراب بمشابهة الحرف، وتضمّن معناه لم يكن لدخول العامل تأثير في لفظه"، (الجرجاني، 1982، 122)، بيد أنّ ذلك يزول إذا أكّد بنون التوكيد، أو النسوة، شريطة مباشرته، فيبنى على الفتح إن اتّصل بالأولى، نحو (لأذهبنّ إلى بغداد)، ويبنى على السكون إن اتّصل بالثانية، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة؛ من الآية: 233]؛ لأنّ النون من "من خواص الفعل، فتأكيده بها مبعد لمقتضى الإعراب وهو شبه الاسم فيرجع إلى أصله من البناء"، (ابن مالك، 1967، 129/1) إلّا إذا فصل بينه وبين النون بفصل، كالف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، فيكون معربًا بالنون المحذوفة تخفيفًا؛ "لأنّ موجب البناء عند اتّصال النون هو التركيب، وهو مفقودٌ بحصول الحاجز، إذ لا تُركّب ثلاثة أشياء فتُجعل شيئًا واحدًا. هذا هو المذهب المشهور". (ابن مالك، 1967م، 128/1)

وقد ذهب الأخفش (ت215هـ) وعدّد من النحويين إلى أنّ الفعل المضارع مبنيّ سواء أباشرته النون أم لم تباشره، لأنّ النون من "من خواص الفعل، فتأكيده بها مبدع لمقتضى الإعراب وهو شبه الاسم فيرجع إلى أصله من البناء"، (ابن مالك، 1967م، 1/129) وقيل ذلك ذهب آخرون إلى أنّ الفعل المضارع "معربّ سواء أكان متّصلاً بنون التوكيد أم لم يتّصل، وهو معربّ بإعراب مقدّر عند اتّصاله بنون النسوة؛ منع من ظهوره ما عرض فيه من الشّبه بالماضي" (ابن الأثير، 1420هـ، 186) وهو مذهب ابن درستويه، وتبعه السهلي وابن طلحة وطائفة من النحويين، "واستدلوا بأن الإعراب قد استحق في المضارع، فلا يُعَدُّم إلا بعدم مجبّه، وبقاء مجبّه دليل على أنّه معربّ كما كان قبل النون، إلا أنّه كان قبل دخول النون ظاهراً، وهو معها مقدّر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً قالوا: وإنّما منع من ظهوره ما عرض فيه من الشّبه بالماضي للنون التي لحقته، كما عرض في الأسماء المضافة لياء المتكلم، فالترّم كسر أواخرها لأجل ذلك، وجعل الإعراب فيها مقدراً". (الأندلسي، د.ت، 1/149)

وقد فتش صاحب المقتصد عن العلاقة الإفراديّة التركيبيّة التي انتهت إلى بناء المضارع عند اتّصاله بالنون، ومن قبله ذكر بعضها عدّد من النحويين، وتتملّ بالعلل الآتية:

إحداها: أنّه مبنيّ حملاً على الماضي المتصل بها، إذ أصلهما البناء على السكون، فأعرب المضارع للعلّة التي تقدمت، وبني الفعل الماضي على حركة لشبهه بالفعل المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالاً وشرطاً ومسنداً بعد النواسخ، بخلاف الأمر، فكما اشتركا في الخروج عن الأصل كذلك اشتركا في العود إليه بالنون. (السيوطي، د.ت، 73/1)

والثانية: أنّه مبنيّ لتركيبه مع النون؛ لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحق الاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه، وهذا يقتضي أن يبنى إذا اتصل به ألف الجمع، أو واوه أو ياؤه، لكن منعه من ذلك شبهه بالمتنى والمجموع، كما منع أنا من البناء شبهها ببعض وكل معنى واستعمالاً.

والثالثة: أنّه مبنيّ لنقصان شبهه بالاسم؛ لأنّ النون لا تلحق الأسماء. (الأندلسي، د.ت، 1/129).

وبذا فبناؤه عارض ناشئ عن تركيب صيغته الإفراديّة؛ لينزل منزلة اللازم الذي لا ينفكّ عن لفظه، فهو تصرّف سياقي لا تجميد صرفي. (الجرجاني، 1982م، 122)

ثالثاً: بناء المضاف على الضم.

هناك ألفاظ تلازم الإضافة، نحو: "غير، وقبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات الست" (ابن عقيل، 1980م، 72/3)، بيد أنّ المضاف إليه قد يحذف، عندئذ تكون لها أربعة أحوال تبنى في حالة منها وتعرب في بقيتها، فهي تبنى على الضمّ إذا حذف ما يضاف إليها ونوى معناه دون لفظه، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم؛ من الآية: 4)، أي: "من قبل الغلب ومن بعده"، (ابن هشام، 2012م، 814/1)، وقد علّل النحويون بنائها؛ لكونها متضمّنة لمعنى الحرف؛ فلا ترد إلّا مضافة، فيحذف المضاف إليه ويُنوى معناه، وبذلك يكون معنى الإضافة مقدّراً فيها، والإضافة معنى من معاني الحروف، فإذا ظهر المضاف إليه نحو قولنا: (من قبل زيد)، كان معنى الإضافة مفهوماً من لفظ المضاف إليه، ولم يكن متضمّناً لها، فهي تجري مجرى (أمس) في أنّه لما ضمّن التعريف من غير أن يظهر حرفه بُني؛ لتضمّنه معنى الحرف (ال) التعريف، ولا أرى في هذا الزعم وجه، فـ (أمس) إن بُنيت لتضمّنها معنى (ال)

التعريف، فبذا تكون علّة بنائها مباشرة، خلافاً لهذه الألفاظ، فهي متضمنة لمعنى الإضافة، والإضافة متضمنة لمعنى الحرف، وبذا فعلتها غير مباشرة! (عبد الله، 2024م، 147-148)

وقد علّل صاحب المقتصد علّة بنائها بقوله: "إِنَّ (أَوَّل) يُضَافُ. تقول: جئتكَ أَوَّلَ القوم، وأَوَّلَ رجلٍ، وكذا تقول: قبل زيدٍ، وبعدَ عمرو، ثم يُحذف المضاف إليه في اللفظ، ويُراد المعنى؛ ليبقى الاسم الأمكن العاري من أسباب منع الصّرف بغير تنوين، وذلك مخالفةً للأسماء، فيُننى؛ حتّى يُتخلّص من هذا الخلاف، وإنّما لم يُمكن تنوينه؛ لأجل أنّ المضاف إليه إذا ثبت في التّقدير كان بمنزلة ثباته في اللفظ"، (الجرجاني، 1982م، 145) وحسب علّة بنائها إرباكاً أنّ هذه الألفاظ عند تضمّنها معنى الإضافة ينبغي على القياس النّحوي أن يجعل ذلك مؤكّداً لإعرابها لكون الإضافة لا تكون إلّا في الأسماء، والأسماء معربة، وبعدها عن مشابهة الحروف الذي استقرّ أنّها تبنى لذلك، "أمّا سبب بنائها على الضّمة؛ فإنّ الضّمة أقوى هذه الحركات، والموضع موضع الدّلالة على التّمكن، فيُختار أقوى هذه الألفاظ، وصار الضّمة علماً لهذا الحذف، فإذا قيل: من قبل، ومن بعد، علّم أنّ المراد من قبل ذلك، ومن بعده". (الجرجاني، 1982م، 146)

فالعلاقة الإفراديّة التّركيبية المتمثّلة بالقطع الحاصل بحذف المضاف إليه المنوي معنًى جعلتها تلازم حركة واحدة؛ لتكون أمانة على أنّ فيها تنمّة، وقد كانت الضّمة؛ لما فيها من أمارات لذلك، وهذا سمت العربيّة، ويضاف إلى ذلك — كما يترأى لي - أنّه لو كانت الحركة: الفتحة أو الكسرة لتوهّم أنّ المضاف إليه المحذوف ياء المتكلّم؛ لكونها في بعض أبواب النّحو تحذف وتبقى الحركة القصيرة (الكسرة) مشيرة إليها، أو تقلب ألفاً، وقد تحذف الألف وتبقى الفتحة. قال ابن مالك (1980م، 274/3):

"واجعل منادى صحّ إن يضيف ليا كعبد عبيد عبد عبد عبد"

فبنّاؤها على الضّمة يشير إلى البناء اللّغويّ الداخليّ الذي يوازن بين مقتضيات التّركيب والانسجام الصّوتي؛ ليحدّد المعنى.

رابعاً: عدم صحة عمل اسم الفاعل إن دلّ على الماضي.

ذهب النّحويّون إلى أنّ اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إذا كان لما مضى، قال أبو عليّ: "لو قلت: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه زيداً أمس، لم يجز" (الجرجاني، 1982م، 512)، وقد ذهب الكسائيّ إلى جواز عمله مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف؛ من الآية: 18]، وهي عند صاحب المقتصد لا دلالة فيها على إجازة عمله؛ لأنّ (باسطاً) وإن كان في ظاهره ماضٍ إلّا أنّه في معناه حالٌ، لصحة وقوع المضارع موقعه مع استقامته، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ يَبْسِطُ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾، إذ إنّ اسم الفاعل إذا وقع في موضع "يقتضي المضارع فليس هو بماضٍ وإن كان المعنى على الماضي، لأجل أنّ الحال الماضية تُحكى على صورة الحاضرة"، (الجرجاني، 1982م، 513)، وهذا الاستعمال شائع في منظومة اللّغة، فقد استعمل اسم الإشارة (هذا) في قوله تعالى مثلاً: ﴿هَذَا مِنْ شَيْعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص؛ من الآية: 15]، وإن لم يكن شيء يُشار إليه؛ لأنّ المعنى حكاية الحال المنقضية.

فالصيغة الإفرادية لاسم الفاعل إن دلّ على الحال أو الاستقبال يشابه الفعل المضارع؛ ليكون عاملاً. قال صاحب المقتصد: إنّ الأفعال دخلت على الأسماء في الإعراب، والأسماء دخلت على الأفعال في العمل، فكما لم يؤخذ للماضي إعراب من الاسم، كذلك لم يعط اسمُ الفاعل إذا كان بمعناه عمله، وكما أخذ للمضارع الإعراب من الاسم، كذلك أعطي اسمُ الفاعل إذا كان بمعناه عمله، وذلك إذا كان دالاً على الحال والاستقبال، (الجرجاني، 1982م، 515) وفي ذلك نظر، يظهر في أنّ قياس عدم عمل اسم الفاعل الدال على الماضي على عدم إعرابه غير دقيق، إذ لا علاقة لإعراب الفعل بعمله، فالماضي مبني لعدم مشابهته للاسم بيد أنّه عاملٌ، والمضارع معرب لمشابهته للاسم وهو عاملٌ أيضاً، فإن أخذت مشابهة لاسم الفاعل الدال على الماضي من الفعل الماضي، واسم الفاعل الدال على المضارع من الفعل المضارع فينبغي أن تكون في العمل، والفعلان عاملان.

والذي يبدو أنّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل إن دلّ على الحال أو الاستقبال، وهو عمل المضارع بلا شك، ولا يقاس عمله بمسألة أنّه عمل لأنّه أخذ العمل من الفعل المضارع؛ لأنّ المضارع أخذ الإعراب منه، ثم إنّ اسم الفاعل الماضي لا يعمل لا لأنّه شابه الفعل الماضي، لأنّ الفعل الماضي لم يأخذ الإعراب من الاسم فلم يعط الاسم العمل، بل لأنّه صار اسماً بعيداً عن مشابهة الفعل والعمل، فإذا قيل: هذا معطي زيد أمس درهماً، صار (معطي) بمنزلة (غلام) في نحو (هذا غلام زيد)، فكأنّه قيل: هذا الذي عُرف بإعطاء زيد درهماً، فصار (معطي) اسماً بعيداً عن العمل، وعُرف بالإعطاء، وقد انتصب (درهم) بما يدلّ الحال عليه؛ لأنّه لما قيل: هذا معطي زيد أمس، بمنزلة: هذا الذي عُرف بإعطاء زيد، فكأنّه قيل: ماذا اعطاه، فقيل: اعطاه درهماً، وعلى ذلك، فالعلاقة الإفرادية التركيبية في عمل اسم الفاعل، هو أنّ اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المضارع إن دلّ على دلالاته، وهو الأصل في دلالاته، (دلالة اسم الفاعل) أما إذا ورد في سياق ماضٍ، فإنه يكون مجرد وصف عندئذٍ لا يعمل.

خامساً: إعراب الاسم المنقوص.

لا شك في أنّ الاسم المنقوص يتملّ بكلّ اسم آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، ويُعدّ من الأسماء التي تخضع للتغير الصوتي والصرفي؛ ليكون محطّ اهتمام التحوّيين والصّرفيين، فقد ذكروا أنّ ياءه تُحذف في حالتي الرفع والجرّ عند التثكير، فتقدّر فيه الضمة والكسرة، وتُظهر الفتحة في النصب، فقد بيّن الجرجاني في مقتصده علاقة ذلك قائلاً: "أما الكسرة فلمجانستها لها وكونها منها، وأما الضمة فلشدّة قربها منها، كما أنّ الواو التي هي أصل الضمة قريبة من الياء، فلما كان كذلك أسكنوها في الرفع والجرّ، فقالوا: هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ، فسقط الياء في اللفظ؛ لالتقائه مع التثوين، كما سقط الألف في قولك: هذه عصى". (الجرجاني، 1982م، 162)

أما في حالة النصب؛ فحرّكت الياء بالفتحة؛ لأنها "خفيفة، وسبب خفتها أنّها من الألف والألف لا يكون إلّا ساكنًا، والواو والياء يكونان ساكنين ومتحرّكين ... ومعلوم أنّ الساكن أخفّ من المتحرّك، فإذا كانت الفتحة ناشئة من حرفٍ لا تمسّه الحركة عُلم ضرورة أنّها تكون أخفّ من الضمة والكسرة الناشئتين من الواو والياء اللتين تدخلهما الحركة كثيراً، وإذا امتنعنا منها كان ذلك للثقل، لا لأنّهما لا يحتملانها أصلاً كما كانت الألف". (الجرجاني، 1982م، 164)

والذي يشكل أنه إذا كان الأمر كذلك في الوصل، فلم تحذف الياء في الوقف، والحركة تزول عنده؟ فقد أجاب سيبويه أن العرب أذهبوا الياء "في الوقف كما ذهب في الوصل، ولم يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل. فهذا الكلام الجيد الأكثر" (سيبويه، 1988م، 4/183) ثم ينقل عن يونس أن بعض من يوثق بعربيته يقول: "هذا رامي، فيظهر الياء في الوقف؛ لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستئصال" (سيبويه، 1988م، 4/1184)

أما إذا دخلت عليه (ال) أو أضيف فإن الياء لا تُنتزع منه فتظهر إلى اللفظ ساكنة؛ لكون المعرف بـ(ال) والإضافة لا يدخله التثوين، (الجرجاني، 1982م، 163) إذ إن حذف الياء يقتضي تعويضاً صوتياً، ويكون ذلك من طريق التثوين والمعرف بـ(ال) والمضاف لا يُثَوَّن، لذا لا يوجد ما يعوّض الياء، مما يفرض إبقاءها، فالحذف مشروط بوجود التثوين، فإن زال التثوين، زال الحذف تلقائياً.

وعلة عدم دخول التثوين على المضاف متأية من مسألة أن الإضافة "إسناد اسم إلى غيره لتزليل الثاني منزلة التثوين من الأول، تقول: غلام، وهو اسم نكرة، وتثوينه تثوين تمكين، إذا أضفته وجب حذف التثوين فتقول: غلام زيد تُرل زيد المضاف إليه من الأول المضاف منزلة التثوين"، (الحازمي، 2010م، 632) فهي تحدث أثرًا نحويًا تمنع المضاف من التثوين؛ لكونه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمضاف إليه بعلاقة إسنادية تُخرجه عن حالة الاستقلال النحوي، مما يجعله غير مكتمل إعراباً إلا بإضافة المضاف إليه، فتثوين الأسماء تشي باستقلاليتها، لذا لا يمكن أن يجتمع مع الإضافة التي تُقيد الاسم وتربطه بعنصر آخر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن المضاف يُصبح مُحكِّماً فيه نحويًا من طريق علاقته بالمضاف إليه، حيث يعمل الأخير على تقييد حركة المضاف وإخراجه من دائرة التثكير التي يعبر عنها التثوين، سواء أكان مضافاً إلى اسم ظاهر أم إلى ضمير. أما علة عدم دخول التثوين على ما فيه (ال) فمتأية من فكرة مفادها أن (ال) تُفيد التعريف، بينما التثوين من أنواعه أن يكون للتثكير، وهما معنيان متضادان لا يجتمعان في الاسم الواحد. فضلاً عن أن (ال) تُحدث تغييرات صوتية وصرفية تمنع الاسم من قبول التثوين، إذ إن التثوين يُعد لاحقاً صوتياً شبيهاً بحرف النون الساكنة، على حين أن التعريف بـ (ال) يُغني عن هذه العلامة، مما يؤدي إلى ثبات الصيغة دون الحاجة إلى تثوين، بذا فمعالجة الجرجاني تشي عن عمق العلاقة بين المستوى الصوتي والتركيب في الظاهرة النحوية، فحذف الياء مشروط بالتثوين، بوصفه عنصراً تعويضياً، والتعريف والإضافة يلغيان هذا الشرط، مما يكشف عن ترابط دقيق بين البنية الإفرادية للكلمة ووظيفتها في السياق التركيبي.

النتائج.

بعد تتبع، وطول نظر في آراء الجرجاني وتحليلاته، تمخّص البحث عن جملة نتائج، أهمها:

أولاً: لم يضع الجرجاني مصطلحاً صريحاً يوسم بـ(العلاقة الإفرادية التركيبية) في مقصده، إلا أن تحليلاته وتعليقاته كشفت عنها ضمناً من طريق التفاعل الدائم بين المفردات والتراكيب، فهو يعتمد منهجاً يُعيد تأويل البنى وفق مقتضى المعنى استناداً إلى إمكانها الدلالي، ما يربط توجيهاته في المقصد بنظريته (النظم) في دلائل الإعجاز من جهة النسق

المعرفي، ويُوظف المفهوم النظمي في تحليل القضايا النحوية، مما يؤكد على أن المقصد يُعد امتداداً تطبيقياً لمقولاته النظرية في البلاغة والنحو معاً.

ثانياً: إن العلاقة الإفرادية تمثل الأساس البنيوي، والعلاقة التركيبية تمثل البعد التفاعلي الوظيفي، وتظهر أهميتهما من طريق طرح الجرجاني إلى أن الكلام العربي نظام توازني يتكيف فيه الحكم بحسب التركيب والتسويق، فإعادة قراءته وفق هاتين العلاقتين تسهم في كشف علل الأحكام، وتفسير وجوه التقدير والترجيح، وتطوير تعليم النحو وتعليله.

ثالثاً: يرى الجرجاني أن التركيب نظام دلالي يرتكز على القصدية المفيدة القائمة على العلاقات التي تستجيب لمقتضيات الائتلاف والانسجام، فكثره عودته على معنى (كل)، وعلى لفظ (كلا)، راجعة إلى القصدية المتعلقة بما يُقصد به في السياق، أو إلى ما يحضر في ذهن المخاطب من مساق الكلام سواء أكان مذكوراً لفظاً أم مستغنى عنه.

رابعاً: لم يستند الجرجاني في بيان الحكم النحوي إلى المعطى الإفرادي وحده، ولا إلى البنية التركيبية وحدها، بل إلى تفاعل معقد بينهما ليؤكد أنه مرتبط بعلاقة إفرادية تركيبية فيها حس لغوي داخلي يوازن بين مقتضيات التركيب والانسجام الصوتي، وتحديد المعنى، وقد ظهر ذلك جلياً في مسألة بناء المضاف على الضم.

خامساً: كشف البحث أن الجرجاني في مقصده نهج منهجاً دقيقاً يربط فيه الحكم النحوي بوظيفة الكلمة في السياق تبعاً للعلاقات القائمة، لا بظاهر الإعراب أو شكله المجرد، مما يؤكد على أن التوجيه النحوي عنده قائم على المعنى قبل اللفظ، وعلى التركيب قبل المفردة، والإعراب تمثيلاً للعلاقات المعنوية داخل الجملة، والعامل تابع للسياق والدلالة، لا حاكم مستقلاً بذاته، فهو بذلك يسبق الكثير من النحويين في الرؤية الوظيفية للغة، فالعدول عن منع الصرف — مثلاً — ليس مبنياً على تغيير لفظي فحسب، بل على تغيير في بناء الكلمة داخل النظام التركيبي ليغير علاقته بالتركيب الكلي، ومن ثم يتغير الحكم.

جريدة المظان.

1. ابن الأثير، محمد بن محمد بن عبد الكريم (ت606هـ). (1420هـ). *البديع في علم العربية* (تح: فتحي أحمد) (ط1). مكة: جامعة أم القرى.
2. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ). (2009). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين* (تح: محمد محي الدين). القاهرة: دار الطلائع.
3. ابن الوراق، محمد عبد الله (ت381هـ). (1999). *علل النحو* (تح: محمود الدرويش). الرياض: مكتبة الرشد.
4. ابن جني، عثمان بن جني (ت392هـ). (1954). *المنصف* (ط1). بيروت: دار إحياء التراث القديم.
5. ابن دريد، محمد (ت321هـ). (1987). *جمهرة اللغة* (تح: رمزي منير) (ط1). بيروت: دار العلم.
6. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت769هـ). (1980). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك* (تح: محمد محي الدين). القاهرة: دار التراث.

7. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ—). (1967). *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد* (تح: محمد بركات). بيروت: دار الكتاب العربي.
8. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ—). (1990). *شرح التسهيل* (تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون) (ط1). القاهرة: هجر.
9. ابن مضاء، محمد بن عبد الله القرطبي (ت592هـ—). (1947). *الرد على النحاة* (تح: شوقي ضيف) (ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.
10. ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت761هـ—). (2012). *مغني اللبيب عن كتب الأعراب* (تح: حسن جمد) (ط3). بيروت: دار الكتب العلمية.
11. ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت761هـ—). (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* (تح: محمد محي الدين). بيروت: المكتبة العصرية.
12. ابن يعيش، أبو البقاء يحيى بن يعيش (ت643هـ—). (2001). *شرح المفصل* (تح: إميل يعقوب) (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
13. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن حيان (ت745هـ—). (د.ت). *التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* (تح: حسن هنداوي). دمشق: دار القلم.
14. الأشموني، نور الدين علي بن محمد (ت900هـ—). (1998). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
15. الأنباري، كمال الدين (ت577هـ—). (1999). *أسرار العربية* (ط1). بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.
16. برجشتراسر، كارل. (1994). *التطور النحوي للغة العربية* (ط2). القاهرة: مكتبة الخانجي.
17. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ—). (1982). *المقصد في شرح الإيضاح* (تح: كاظم بحر المرجان). بغداد: دار الرشيد.
18. الحازمي، أحمد بن عمر. (2010). *فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية*. مكة: مكتبة الأسد.
19. السمين الحلبي، محمد بن عبد الرحمن (ت756هـ—). (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* (تح: أحمد الخراط). دمشق: دار القلم.
20. سيوييه، عمرو بن عثمان (ت180هـ—). (1988). *الكتاب* (تح: عبد السلام هارون) (ط3). القاهرة: الخانجي.
21. السيوطي، جلال الدين (ت911هـ—). (1990). *الأشباه والنظائر* (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
22. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ—). (د.ت). *مع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (تح: عبد الحميد هنداوي). القاهرة: المكتبة التوفيقية.

23. الصبان، محمد بن علي (ت1206هـ). (1997). *حاشية الصبان على شرح الأشموني* (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
24. عبد الله، محمد حمدان. (2024). *حركة البناء عند النحويين: دراسة نقدية*. مجلة العلوم الأساسية، (23)، 127-153
<https://doi.org/10.31185/bsj.Vol15.Iss23.710>
25. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت616هـ). (1992). *مسائل خلافية في النحو* (تح: محمد خير الحلواني). بيروت: دار الشرق العربي.
26. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377هـ). (1969). *الإيضاح العضدي* (تح: حسن فرهود) (ط1).
27. القزويني، محمد بن عبد الرحمن (ت739هـ). (د.ت.). *الإيضاح في علوم البلاغة* (تح: محمد عبد المنعم) (ط3). بيروت: دار الكتب العلمية.
28. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت646هـ). (1982). *إنباه الرواة على أنباه النحاة* (تح: محمد إبراهيم). القاهرة: دار الفكر العربي.
29. المبرد، محمد بن يزيد (ت285هـ). (د.ت.). *المقتضب* (تح: محمد عبد الخالق عضيمة). بيروت: عالم الكتب.
30. المخزومي، مهدي بن إبراهيم. (1986). *في النحو العربي: نقد وتوجيه* (ط2). بيروت: دار الرائد العربي.
31. المخزومي، مهدي. (1986). *في النحو العربي: قواعد وتطبيق* (ط2). بيروت: دار الرائد العربي.
32. المرادي، عبد الرحمن بن إسماعيل (ت749هـ). (1992). *الجنى الداني في حروف المعاني* (تح: فخر الدين قباوة) (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
33. مصطفى، إبراهيم. (2003). *إحياء النحو*. القاهرة: دار الآفاق العربية.

References

1. Abdullah, M. H. (2024). The Structure Movement in Arabic Grammar: A Critical Study. Journal of Basic Sciences, (23) <https://doi.org/10.31185/bsj.Vol15.Iss23.710>
2. Al-'Akbari, A. B. (1992). Controversial Issues in Grammar (M. K. Al-Halwani, Ed.). Dar Al-Sharq Al-'Arabi.
3. Al-Anbari, A. B. K. (1999). Secrets of Arabic. Dar Al-Arqam Ibn Abi Al-Arqam.
4. Al-Andalusi, A. H. (n.d.). Al-Tadhyil wa Al-Takmil (H. Hindawi, Ed.). Al-Qalam.
5. Al-Ashmuni, N. D. (1998). Commentary on Alfiiyyat Ibn Malik. Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
6. Al-Farisi, A. A. (1969). Al-Idah Al-'Ududi (H. Farhoud, Ed.).
7. Al-Halabi, A. S. (n.d.). Al-Durr Al-Masun (A. Al-Kharat, Ed.). Dar Al-Qalam.
8. Al-Hazimi, A. U. (2010). Fath Rabb Al-Bariyyah. Maktabat Al-Asadi.
9. Al-Jurjani, A. Q. (1982). Al-Muqtasid fi Sharh Al-Idah (K. B. Al-Marjan, Ed.). Dar Al-Rashid.
10. Al-Makhzumi, M. (1986). In Arabic Grammar: Critique and Direction. Dar Al-Ra'id Al-'Arabi.
11. Al-Makhzumi, M. (1986). In Arabic Grammar: Rules and Application. Dar Al-Ra'id Al-'Arabi.
12. Al-Mubarrad, A. A. M. (n.d.). Al-Muqtabad (M. A. Azimah, Ed.). 'Alam Al-Kutub.

13. Al-Muradi. (1992). *Al-Jana Al-Dani fi Huruf Al-Ma'ani* (F. Qabawa, Ed.). Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
14. Al-Qazwini, M. (n.d.). *Al-Idah fi 'Ulum Al-Balagha* (M. Abdul-Mun'im, Ed.). Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
15. Al-Qifti, J. D. (1982). *Informing the Narrators about the Eminent Grammarians* (M. Ibrahim, Ed.). Dar Al-Fikr Al-Arabi.
16. Al-Subban, M. A. (1997). *Gloss on Al-Ashmuni's Commentary*. Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
17. Al-Suyuti, J. D. (1990). *Al-Ashbah wa Al-Nazair*. Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
18. Al-Suyuti, J. D. (n.d.). *Ham' Al-Hawami'* (A. H. Hindawi, Ed.). Al-Maktabah Al-Tawfiqiyyah.
19. Bergsträsser. (1994). *The Syntactic Development of the Arabic Language*. Maktabat Al-Khanji.
20. Ibn 'Aqil. (1980). *Commentary on Alfiiyyat Ibn Malik* (M. Muhyiddin, Ed.). Dar Al-Turath.
21. Ibn Al-Anbari, A. B. (2009). *Al-Insaf fi Masa'il Al-Khilaf* (M. Muhyiddin, Ed.). Dar Al-Tala'i.
22. Ibn Al-Athir, M. (1420 AH). *Al-Badi' fi 'Ilm Al-'Arabiyyah* (F. Ahmad, Ed.). Umm Al-Qura University
23. Ibn Al-Warraq, M. A. (1999). *'Ilal Al-Nahw* (M. Al-Darwish, Ed.). Al-Rushd.
24. Ibn Duraid, A. B. M. (1987). *Jamhurat Al-Lughah* (R. Munir, Ed.). Dar Al-'Ilm Lil-Malayin.
25. Ibn Hisham. (2012). *Mughni Al-Labib* (H. Jamd, Ed.). Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
26. Ibn Hisham. (n.d.). *Awḍah Al-Masalik ila Alfiiyyat Ibn Malik* (M. Muhyiddin, Ed.). Al-Maktabah Al-'Asriyyah.
27. Ibn Jinni, A. F. (1954). *Al-Munsif*. Dar Ihya' Al-Turath Al-Qadim.
28. Ibn Mada', I. M. (1947). *Refutation of the Grammarians* (S. Dayf, Ed.). Dar Al-Fikr Al-'Arabi.
29. Ibn Malik, J. D. (1967). *Tashil Al-Fawa'id wa Takmil Al-Maqasid* (M. Barakat, Ed.). Dar Al-Kitab Al-'Arabi.
30. Ibn Malik, J. D. (1990). *Sharh Al-Tashil* (A. Al-Sayyid & M. Al-Makhtoun, Eds.). Hajar.
31. Ibn Ya'ish, A. B. (2001). *Sharh Al-Mufasssal* (E. Ya'qub, Ed.). Dar Al-Kutub Al-'Ilmiyyah.
32. Mustafa, I. (2003). *Reviving grammar*. Dar Al-Afaq Al-Arabiyyah.
33. Sibawayh. (1988). *Al-Kitab* (A. H. Harun, Ed.). Maktabat Al-Khanji.